الامن الطاقوي الجزائري -تأصيل نظري ايتيمولوجي-

Energy Security in Algeria- A theoretical and etymological rooting.-

نبيل بن حمزة

جامعة الجزائر3، الجزائر، **nabilepol@gmail.com**

تاريخ الإرسال: 2021/01/10 **تاريخ القبول:** 2021/03/23 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

يعد مفهوم الامن الطاقوي من المفاهيم المستحدثة في الدراسات الأمنية، وهو يعبر عن التطور الذي حصل في الحقل من خلال تفكيك مفهوم الامن؛ بحيث تهدف هذه الدراسة إلى تأصيل مفاهيمي ونظري للأمن الطاقوي الجزائري كمحتوى في الدراسات الأمنية وكذا توضيح المحددات الأساسية للمفهوم، وهو مفهوم لا يقل أهمية عن باقي المفاهيم في الدراسات الأمنية؛ لأنه مفهوم متداخل مع بقية المفاهيم ويكملها، كما يعتبر محرك جوهري لبناء أمن اقتصادي و أمن قومي للجزائر، لذلك فعلى الدول المنتجة للموارد الطاقوية وفي سبيل أمنها الطاقوي أن تبني مقاربة للأمن الطاقوي تركز على خصوصيتها ، حيث سنحاول من خلال هذه الورقة البحث في مفهوم الأمن الطاقوي، والبحث في المقاربات التي تساهم في بناء أمن طاقوي يعزز بناء و قوة الأمن القومي الجزائري،

الكلمات المفتاحية: *الأمن؛ الأمن الطاقوي الجزائري؛ مفهوم الأمن الطاقوي؛ أبعاد الأمن؛ نظريات الأمن.*

Abstract:

The concept of energy security is considered as one of the most important concepts that are developed within the field of security studies. It represents and expresses the development and changes that happened in the field. On this basis, the present study aims to establish both conceptual and theoretical aspects of Algerian energy security as a subject matter in the field of security studies. This study also aims to clarify the basic determinants of the concept, which are equally important as the main one in, for the reason that it intertwines and complements the rest of the concepts, and it is considered an essential engine for building the Algerian economic and national security. Therefore, countries that produce energy resources and wish to secure their energy must adopt an approach that focuses on its specificity. Furthermore, we will attempt through this study to analyse the concept of energy security and investigate some approaches that contribute to building energy security which enhances the building and strength of the Algerian national security,

Key words*: security; Algerian energy security; the concept of energy security; dimensions of security; theories of security.*

* **المؤلف المرسل: نبيل بن حمزة، n.benhamza@univ-setif2dz**

مقدمة:

أدى التطور الاقتصادي مع الحاجة إلى الخشب للتعمير والبناء والتدفئة المنزلية إلى تكامل بين النرويج والسويد وأمريكا الشمالية وأروبا إلى حد معين، إلا أن النقطة التي أصبح عندها أمن الطاقة عاملا هاما في العلاقات الدولية كانت قبل قرن مضى في السنوات التي سبقت تماما الحرب العالمية الأولى في عام 1911 حين اتخذ ونستون تشرشل "لورد البحرية الأول أنذاك" القرار التاريخي الذي يؤسس لتفوق البحرية البريطانية على النفط، أي تحويل السفن الحربية التابعة للبحرية الملكية من الفحم إلى النفط مانحا بريطانيا تقدما حاسما في سباق البحرية الانجلو-ألماني، هذا التحول الذي سرعان ما تحول إلى تخوف من الإمدادات النفطية الآتية من بلاد فارس، فأصبح مفهوم أمن الطاقة مرتبط بالتنوع في الإمدادات النفطية ووفرتها وتوسع مجالاتها.

ومع الحوادث التي شهدها النظام الدولي من أزمة حظر النفط العربي في 1973 الى الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 التي نتج عنها ارتفاع كبير في أسعار النفط، زاد أكثر الاهتمام بهذا المفهوم عالميا، خصوصا لدى الولايات المتحدة الأمريكية وكبرى الدول الصناعية المستهلكة للطاقة عالميا.

من خلال ما سبق نقوم بطرح الإشكالية التالية:

الى أي مدى يمكننا بناء مفهوم جزائري للأمن الطاقوي بما يتوافق مع الخصوصية الوطنية؟

والتساؤلات الفرعية التالية

- **هل يعتبر مفهوم الامن الطاقوي صالحا لاعتماده في كل الدول على اعتبار وجود دول منتجة ودول مستهلكة؟**
- **هل يجب على الدول المنتجة بناء مقاربة للأمن الطاقوي تتماشى وأوضاعها الاقتصادية والطاقوية؟**
- **كيف يؤثر الأمن الطاقوي على ميكانيزمات الامن القومي للدول؟**
- **ماهي أولويات ورهانات الأمن الطاقوي الجزائري؟**

كما نطرح الفرضية التالية:

يجب على الدول المنتجة حسب أوضاعها الاقتصادية أن تبني مقاربة للأمن الطاقوي تصب في الهدف العام الذي يخدم أمنها الوطني.

وسيتم معالجة هذا الموضوع انطلاقا من الخطة التالية

1: مفهوم الامن.

2: الامن الطاقوي ومحدداته.

3: أمن الطاقة والأمن القومي للدول.

4: الأمن الطاقوي الجزائري –الأولويات والرهانات-

1- الأمن لغويا ونظريا:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم المتداخلة والمركبة في محتواها وفي معناها، كما يعتبر كذلك من المفاهيم المرنة القابلة للتطور والتفكيك وهذا ما يصعب من عملية الحصر الدقيق للمفهوم والتعبير عن مدلوله الحقيقي.

أ- مفهوم الأمن:

إن للأمن معاني متعددة تدور في محتواها حول جملة من الصفات الايجابية كالثقة والطمأنينة والتصديق، كما تحمل معنى الضدية لبعض الصفات السلبية كالخوف والخيانة والتكذيب، وهذا يؤكد أن ثمة معان مشتركة ومتلازمة تسبب انعدام الأمن كالجوع والفقر، والإحساس بالنقص، أو عدم الثقة والاضطراب والشك والضعف والعجز (الرازي 1969، ص.ص 133-134).

الأمن هو مفهوم نقيض للخوف وحسب المعجم الوجيز يفيد الطمأنينة والأمان وزوال الخوف، ومنه الإيمان والأمانة، ومن مفهوم الأمن نستخلص أن بقاء ونماء المجتمعات والأفراد والأمم والشعوب قوامه العيش في أمان واستقرار بعيدا عن حالات الاضطراب والحرب والهاجس الذي يولد الخوف، الذي يرتكز على الأمانة والعدل والتحرر من الخوف وأن الأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الآخرين من مال، بل أداء ما علينا من التزامات بنزاهة وصدق، وبشكل عام فالأمن يحقق صلاح الأمة وتقدمها ونهوضها، واستمرارها (بن العجمي 2011، ص.13)

ذكر مصطلح الأمن في مواضع عديدة في القرآن الكريم و الذي غالبا ما يوضع كمفهوم عكس الخوف و يفيد بشعور الإنسان بالاطمئنان لانعدام التهديدات الحسية على شخصه و حقوقه و لتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية و المعنوية، مع شعوره بالعدالة الاجتماعية و الاقتصادية حيث يقول سبحانه و تعالى في محكم تنزيله:﴿وَعَدَ اللهُ الّذينَ آمَنُوا منكُم وَعَمِلُوا الصّالحَاتِ ليستحلفنكم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ لَهُمْ دينَهُمْ الّذِي ارْتَضى لَهُمْ وَلَيُبَدّلَنّهُمْ مّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً...﴾ . القرآن الكريم سورة قريش، الآية 55، ص357)

وفي آيات أخرى من سورة قريش في قوله تعالى:﴿ لإِيلافِ قُرَيْشٍ1إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِتَاءِ وَالصَّيْفِ 2فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْب يْتِ3الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ4 ﴾.(القرآن الكريم سورة قريش، ص.602)

من خلال هذه الآيات الكريمة يتضح لنا أن الله سبحانه وتعالى عندما يذكر الأمن يذكره مع الخوف والذي يعني به في ذلك التحرر من الخوف كهدف أسمى، هذا فيما يخص الآية 55 من سورة النور، أما الآيات من 1إلى 4 من سورة قريش فنلاحظ أن الله سبحانه وتعالى استبق الأمن الاقتصادي والذي عنى به التحرر من الجوع على الجانب الآخر الذي عنى به التحرر من الخوف ومن هذا نستنتج أسبقية الجانب الاقتصادي على الجانب العسكري في ترتيب أولويات الأمن سواء بالنسبة للدول أو للأفراد.

يعتبر الأمن اطمئنان الإنسان على دينه ونفسه وعقله وأهله وماله وسائر حقوقه وعدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي في داخل بلاده وخارجها من العدو ومن غيره. يعرف الأمن في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية على أنه مصطلح يشير إلى غياب ما يتهدد القيم النادرة، ويمكن من حيث المبدأ أن يكون الأمن مطلقا، أي أن الوضع الذي يكون بمعزل عن أي خطر يعادل الأمن التام، وعلى العكس من ذلك، ففي نظام

ينطوي على خطر تام للعلاقات، نجد أن النظام الذي ينطوي على عداء مستبد يقارب حالة الإرتياب الشديد الشامل، حيث يرى أن الأمن مصطلح نسبي من الناحية التجريبية(empirically)، فالأمن اعتبر تاريخيا قيمة جوهرية وهدف مهم لسلوك الدول (غراهام2000، ص.671)

ير كز هذا المفهوم على الأمن في صورته من خلال الأمن في البيئة الدولية، حيث يركز على أمن الدول كقيمة وكهدف في بيئة العون الذاتي والتي تكون فيها الدولة في حالة من البحث الدائم عن الأمن.

ب- الطرح التقليدي للأمن

يركز المفكرون التقليديون للأمن اهتمامهم أكثر وبالدرجة الأولى على الدولة كرة البلياردو كوحدة مرجعية للتحليل متخطين كافة التفاعلات والمكونات الأساسية للدولة لاستخراج ومعرفة أشكال وأنواع التهديدات التي تطالها والميكانيزمات والآليات السياسية والعسكرية التي من شأنها أن تجعل الدولة في حالة من الاستقرار والأمن ضد أي عدوان أو تهديد خارجي يضع سيادتها وحدودها وبقائها في حالة من التهديد من أن تسلب هذه العناصر الأساسية لحماية أي دولة في الساحة الدولية (الحربي 2008، ص.9).

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية لمفهوم الأمن القومي كظاهرة عملية وكمستوى للتحليل، حيث قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الظروف السياسية و العسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتوازنات التي أفرزتها بين القوى الدولية و بروز قوى جديدة، و تغيير في هيكل النظام الدولي و مستوى القوة في قيادته، و إن كان اهتمام صناع القرار و الساسة بـ"الأمن القومي" قديما قدم تاريخ نشأة الدولة القومية في أعقاب مؤتمر وستفاليا، و بما أن الدولة تعتبر الوحدة الأساسية التي بني عليها النظام الدولي فإن الأمن القومي ارتبط بمظاهر و خصائص هذا النظام من جانب و مقوماته و مكوناته من جهة أخرى.(الحربي2008،ص. 13)

درجت تحاليل الأمن في سياق السياسة الخارجية على التركيز على البعد العسكري، حيث كانت الأخطار التي تنطوي عليها الحرب وحالات الصراع التي تقترب من العنف، تثير مسائل أمنية وطنية حادة بالنسبة للزعامات السياسية، فقد كانت الدول تعتمد على آليات متعددة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن على اعتبار أن الأمن في حالته القصوى لا يمكن تحقيقه فاعتمدت مثلا على" الموازنة" أو "الإنضمام" أو البحث عن حلفاء، أو بناء التحالفات أو السباق إلى التسلح والإنفاق على شؤون الدفاع التي سوف تحقق لها نوعا من الأمن(اغراهام2000،ص.ص،671-672)

لقد ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية، التي تعود بالدرجة الأولى إلى العمل المسلح الرادع لتحقيق أقصى قدر من الاستقرار و الأمن، حيث كان وولتر ليبمان Walter lippmanمن أوائل المفكرين الذين وضعوا تعريفا لمصطلح الأمن القومي فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت أن تتجنب الحرب،(مدوني2013-2014،ص.52) حيث يعبر عن ذلك في قوله: إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه

يطرح باري بوزان فكرة أنه في حالة الأمن يكون هناك نقاش متمحور حول السعي للتحرر من التهديد أما على المستوى الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على حماية وصيانة هويتها المستقلة وتماسكها، أي سيادتها واستقلالها. (سميث 2004، ص. 414)

أما أرنولد ولفرز فيعرفه على أنه من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرّض هذه القيم للتهديد. يفرق هنا أرنولد ولفرز بين وجهتين للنظر، الوجهة الموضوعية والوجهة الذاتية، الأولى التي تعني عدم وجود تهديد حقيقي للقيم، والثانية التي يربطها بمشاعر الخوف من أن تكون القيم مهددة أي أن للأمن وجهين ذاتي وآخر موضوعي. (سميث 2004، ص. 414)

من خلال طرح المدرسة الواقعية يتبين أن مفهومها للأمن يقم على افتراضين أساسيين هما:

- طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية والتي هي الدولة والتي تفهم من الخطر الخارجي التي تمثله الفواعل الأخرى في البيئة الدولي .
- جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة (معمري 2001، ص.2).

إن الدول وفي إطار علاقاتها التفاعلية في النظام الدولي تسعى إلى كسب أكبر قدر ممكن من القوة تمكنها من الحفاظ على مصالحها واستقلالها وسيادتها أو مصالح حلفائها، حيث يقول فرانك تريجر في هذا الإطار إن جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية، كما يذهب عبد الوهاب الكيالي إلى القول بأن الأمن في مفهومه التقليدي هو تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي (الكيالي 1985، ص. 331)

ت- المقاربة البنائية للأمن

عرفت المقاربة البنائية تطورا هاما في كتابات ما يسمون بالبنائيين الحداثيين و في مقدمتهم ألكسندر ووندت Alexandrwendtالذي يعرّف على أنه أب البنائية بعمله الصادر بعنوان Anarchyiswhat" "states make of it: the social construction of power politicsسنة 1992وارتكزت المنطلقات البنائية على سؤال مهم وهو: كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهويتها؟، على الرغم من أن البنائية تتفق مع الطرح الواقعي الذي يقر باعتماد الدولة كوحدة أساسية للتحليل، إلا أن البنائية عند كيث كروز K-Krause تعتبر الفواعل سواء كانوا دولا، أو غير الدول يعتبرون نتاج عمليات اجتماعية تاريخية معقدة (krause2003, p.601) .

يعتبر البعض أنه من بين نقاط الاختلاف الأساسية بين الواقعية والبنائية، تعريف هذه الأخيرة للأمن، حيث اشتمل تحليل كيث كروز على تساؤلات الواقعيين حول الأمن، أنه ترتكز على سؤال لماذا؟، وموضوعهم في ذلك تبيان أسباب إقدام السياسيين على بعض الأفعال "

- لماذا سباق التسلح؟
- لماذا تتشكل الأحلاف؟

- ماهي دوافع الحروب؟"

أما البنائيين فإنهم يركزون على الكيف.

- كيف يشكل الفاعلون هويتهم ومصالحهم التي تبرزهم؟
- كيف يحددون مصالحهم وموضوع الأمن؟ (Keith krause2003, p602)

والكيف عند كروز هو البحث في الأفكار التي تؤسس قبل فعل أي شيء

يمكن اجمال مرتكزات مفهوم الأمن حسب المقاربة البنائية فيما يلي:

- البنى الأصلية للسياسات الدولية هي بنى اجتماعية بالدرجة الأولى.
- اعادة النظر في طريقة التفكير حول العلاقات الدولية، حيث من شأنه أن يحقق الأمن من خلال نقد منطق القوة المادية.
- القوة السياسية والواقعية السياسية المفترضة من قبل أنصار الواقعية تعتبر كيانا يصاغ من قبل المساهمات المعرفية الفكرية التي تعتبر انجازات ذاتية.(Self fulfilling)

تتمحور المقاربة البنائية للأمن حول ثنائية اضفاء الطابع الأمني ونزع الطابع الأمني، أي أن صياغة الأجندة الأمنية من المنظور البنائي هي: وضع أولويات فيما يتعلق بالتهديدات الملحة، أي أنه لا يستند إلى منطلقات ثابتة، بل هو عبارة عن بناء تفاعلي يتغير بتغير السياق والظروف التي أوجدت هذه الأخيرة في المقام الأول (http://bit.ly/3b1uiP5)

2- مفهوم الامن الطاقوي

تعد الطاقة الاحفورية من اهم لمصادر الطاقوية للعالم حيت انتشر استعمالها في الكثير من الصناعات العالمية حيث تعتبر ذات تأثير عالي على المستوى الخارجي للدول حسب ما يراه مفكرو الجيوبوليتيك مثل: ماكيندر، كارل هاوس، هوفر، فريديريك راتزل وغيرهم. (شكاكطة2017ص.ص، 42-43)

أ- تعريف أمن الطاقة

قام مفهوم أمن الطاقة التقليدي باعتباره أمن المعروض security of supplyمن خلال التركيز على توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار ملائمة لكل الدول، وكان أمن الطاقة لأي دولة من الدول يتحقق في حالة ما إذا توفر لديها مورد للطاقة بطريقة آمنة وكافية وهذا المفهوم دعمه تدخل القوى الكبرى في عدد من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط لضمان التدفق المستمر، ويعرف أيضا على أنه يقوم على ضمان امدادات طاقة كافية من موردين موثوق بهم وبأسعار معقولة من أجل الحفاظ على البنية الاقتصادية المتماسكة (عبد العاطي2014،ص،46)

عزز هذا الاتجاه من التركيز على أمن العرض كأساس لأمن الطاقة حيث أن أزمات الطاقة التي شهدها العالم في القرن العشرين ارتبطت بنقص الامدادات مما دعم فكرة أن تحقيق أمن العرض من شأنه

تحقيق أمن الطاقة، لكن الواقع الحالي يكشف عكس ذلك فالأزمات التي شهدها سوق الطاقة العالمي في الآونة الأخيرة توضح أن أمن العرض لا يشكل الأساس في استقرار أسواق الطاقة.

بعد ما يقرب من 20 عاماً من الاهتمام المحدود، تعود المسائل المتعلقة بأمن الطاقة لتحتل جانباً من الحديث في الشؤون الاستراتيجية. فاضطراب أسعار النفط العالمية، والقلق بشأن أوضاع الطاقة المحلية داخل الولايات المتحدة، أديا إلى نشوء مخاوف من حدوث أزمة "ثالثة" في الطاقة. والشرق الأوسط كمنطقة، وبصفته منتجاً ومصدراً للطاقة له موقع الهيمنة، يتربع في قلب هذه المناظرات التي عادت إليها الحياة من جديد. وقد تعززت هذه الحقيقة من خلال الهجمات الإرهابية في أيلول 2001، والجدال بشأن العلاقات الأميركية السعودية، والحرب في العراق. والطاقة عامل يحتل موقع الصدارة في المفاهيم الاستراتيجية الغربية عن الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونها عاملا يحدد الطريقة التي تنظر بها المنطقة إلى نفسها. كذلك فإن الطاقة متغير مهم في رفاه واستقرار الأنظمة الحاكمة، وهي جزء لا سبيل لتجاوزه في حسابات الأمن الإقليمي (عبد العاطي 2014، ص،46)

ان تعريف أمن الطاقة على أنه توافر كميات من الطاقة بأسعار في متناول الجميع يتسم بأنه مفهوم شديد الاتساع دون أن يحدد الفارق بين كل من الدول المصدرة والمستوردة في تعريفها للأمن الطاقوي.

هناك عدة تعاريف لأمن الطاقة وهي تختلف من حيث المستوى فيعرف على أنه الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية وذلك عند أسعار يمكن دفعها.

كما يعرف أيضا على أنه "حالة تكون فيها الدولة وكل أو معظم مواطنيها وأعمالها لديها الدخول لمصادر الطاقة الكافية بأسعار معقولة في المستقبل المنظور متحررين من المخاطر الشديدة للتوقف الكبير للخدمة.

ويعرف الأمن الطاقوي أيضا على أنه الحالة التي يتمتع فيها الأفراد والأعمال بالدخول لموارد الطاقة الكافية وعند سعر مناسب في المستقبل المنظور بعيدا عن خطر التوقف، وهو القدرة على الحصول على منتجات الطاقة عند الحاجة للاستخدام المنزلي، أو العمل أو الخدمات الوطنية والبنى التحتية، وتشمل المستشفيات والمدارس والشرطة والقوات المسلحة (عبد العاطي 2014، ص،46)

كما أنه هناك تعريفات موسعة للمفهوم لا تركز فقط على أمن العرض أو الامدادات، بل تتجاوزه ليشمل التطور التكنولوجي وعمليات النقل، فهناك من يرى أن تحقيق أمن الطاقة لا يتوقف على أمن العرض فحسب، فأمن الطاقة يكون من خلال تأمين سلسلة عرض الطاقة على مستويات ثلاثة في التنقيب و الإنتاج Up Streamويشمل العوامل الخارجية المؤثرة على أمن الطاقة مثل العوامل المناخية، وغياب الاستقرار الداخلي، أما العوامل المرتبطة بالمستوى المتوسط Mid Stream فتتعلق بخطوط نقل النفط و الغاز، والتي قد تتعرض لحوادث أو مشكلات بشكل يؤثر على نقل النفط والغاز و بالتالي الامن الطاقوي، وعلى المستوى الأدنى Down Streamفإن أمن الطاقة يتحقق بضمان النقل و التوزيع الآمن لموارد الطاقة إضافة الى الأنظمة القانونية و التنظيمية.

ومن التعاريف الأخرى هناك من يربط بين أمن الطاقة والنمو الاقتصادي ومن ذلك تعريف المفهوم على انه:"الاتاحة الدائمة لعرض الطاقة بطريقة تضمن النمو الاقتصادي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة بأقل تكلفة اجتماعية وأقل تقلبات في الأسعار (عرفة 2014، ص.ص، 52-60)

تختلف تعريفات مفهوم أمن الطاقة وتتعدد بحسب موقع الدولة في سوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة للطاقة أو مستهلكة، فبالنسبة الى الدول المصدرة للطاقة يقوم الجزء الأهم من المفهوم على أمن الطلب وعلى مصادر الطاقة لديها، او بعبارة أخرى يركز على امن العائدات من سوق الطاقة، وغالبا ما يكون المكسب الاقتصادي بتحقيق عائدات وفائض مالي شرطا أساسيا للامن الاقتصادي للدول المنتجة، وبالتالي أمن الطاقة لهذه الدول (عرفة 2014، ص.ص، 60-62)

كما يعرف أمن الطاقة على أنه التأكد من أن الدولة يمكنها أن تنتج وتستخدم الطاقة باستدامة وبسعر مناسب وبما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقليل الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق تحسين الدخول لخدمات الطاقة الحديثة والمتجددة (عبد العاطي 2014، ص.ص،48-49)

ب- محددات أمن الطاقة

ان أمن الطاقة يرتبط بمجموعة من المحددات التي تؤثر في استراتيجيات الطاقة الوطنية المركزية والعالمية، والتي تحتم على الدول أن تتبنى سياسات وتستخدم أدوات مختلفة في أوقات معينة على الصعيدين المحلي والدولي وتندرج هذه المحددات فيما يلي:

- التهديدات الطبيعية مثل تركز مصادر الطاقة في مناطق ذات طبيعة غير مستقرة تهددها الأعاصير والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية، ممرات نقل الطاقة الغير مستقرة نسبيا والغير مؤمنة (غراب2015، ص،7)

- اختلال ميزان العرض والطلب في الأسواق العالمية للطاقة من المنظور الاقتصادي، حيث هناك ارتفاع بوتيرة متزايدة في الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها طوال العقود الماضية، يفسره تزايد معدلات النمو في العالم النامي والدول الصاعدة، خصوصا الصين والهند، في مقابل أن الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لا يزال غير كاف لموازنة التزايد في الطلب العالمي على الطاقة ومصادرها، وتشير كل توقعات الوكالات الأمريكية للطاقة عام 2013 إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة حتى سنة 2040 حيث زاد بنسبة 8،1 خلال سنة 2012.

- القيود المفروضة على امدادات الطاقة: حيث انه في دراسة عن إعادة تعريف الأمن ميز ريتشارد أولمان بين نوعين من تلك القيود

الأول عندما يصبح مصدر ما غير متجدد من خلال النضوب الطبيعي

والثاني عندما تفرض قيود على الإمدادات كقيود حكومية للحد من العرض من خلال الحظر أو المقاطعة أو وقف الامدادات من الطاقة من طرف المنتجين.

- استهداف المنظمات الإرهابية مصادر الطاقة وبناها التحتية وامداداتها.

- التحديات التي تواجهها شركات النفط العالمية والتي يمكن اجمالها في ثلاثة تحديات رئيسية تحد من قدرتها وفاعليتها في الدول المنتجة وبالتالي على السوق الطاقوية وهي كالتالي

يتمثل التحدي الأول في الصورة السلبية لتلك الشركات في الدول المنتجة

يتعلق التحدي الثاني بالتهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفوها ومنشآتها ومجالات عملها وأصولها.

أما التحدي الثالث فيتبلور في التهديدات التي قد تنجم عن تطورات سياسية تعرض أو تهدد عقود استثمار شركات الطاقة العالمية، والتي تعد أساس عملياتها، أو حقوق شركة بعينها لعقودها واتفاقياتها عبر قرارات الإلغاء السياسي.

- حدوث تغير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة ما يفقدها السيطرة على مناطق الإنتاج والوفاء بالتزاماتها في سوق الطاقة العالمية، وهو ما حدث في التحولات الديمقراطية لبعض الدول المنتجة، أو التحولات السياسية وحالات الفوضى التي حدثت فيها (عبد العاطي2014،ص.ص،56-58)

- سيطرة الدول المنتجة على سياسات الإنتاج: حيث ان إنفاق العائدات النفطية بأشكال مختلفة لإيجاد القدرة الشرائية (الاستهلاكية) في الدول المنتجة للطاقة يؤدي إلى ضعف في أمنها الطاقوي والذي يعبر عن مختلف الدول الريعية التي لا تركز على تنمية اقتصاداتها عن طريق المداخيل التي توفرها الثروة الطاقوية ولا تبحث عن بدائل طاقوية محلية للتخفيف من فاتورة الاستهلاك المحلي (بني صدر 1980، ص،59).

3- أمن الطاقة والامن القومي للدولة

هناك علاقة تأثيرية وطيدة بين أمن الطاقة وأمن الدولة القومي، حيث أضحى الأول أحد مكونات الثاني وأصبح تحقيقه لا يقل أهمية عن حماية الأراضي ضد أي عدوان خارجي، فعلى سبيل المثال في آخر ثلاث استراتيجيات للأمن القومي الأمريكي لأعوام 2002-2006-2010 كان هناك تركيز على ضرورة تحقيق أمن الطاقة الأمريكي، الأمر الذي يثير جملة من التساؤلات مثل: هل يعتبر تقلص امدادات الطاقة تهديدا للأمن القومي للدولة المستوردة للطاقة، وهل يعتبر عجز الدولة عن خلق مصادر جديدة للطاقة وتنويع اقتصادها تهديدا للأمن القومي للدول المنتجة، مع تزايد التنافس الدولي على الطاقة حدث تحول من الصراع والمنافسة على الأرض إلى التنافس وصراع على الطاقة، وتوقع عدد من الباحثين هذا التحول منهم "أولمان" الذي أشار في بداية ثمانينات القرن الماضي إلى تراجع عدد الصراعات في شأن الأراضي، وتكهن أنه مع الارتفاع في الطلب على الطاقة وزيادة الاضطراب في العرض، ستندلع المزيد من الصراعات على مصادر الطاقة، خصوصا النفط، ورأى مثل تلك الصراعات ستأخذ في الاغلب شكل المواجهات العسكرية الصريحة، لكنها ستكون على شكل صدمات حادة بدلا من حروب طويلة وستحدث بين الدول المتجاورة في الأسا س(عبد العاطي2014،ص،59)

أ- تأمين مصادر الطاقة

مع بداية الثمانينات صبغ أمن الطاقة بصبغة عسكرية لاستخدام القوة الصلبة Hard Power وسيلة لضمان الاستقرار في المناطق التي تنتج النفط والغاز الطبيعي، والمثال الجلي على ذلك مبدأ الرئيس الأسبق الأمريكي جيمي كارتر الذي يعود الى عام 1980 في رده على الاجتياح السوفييتي لأفغانستان في عام 1979

عندما صرح بأن الولايات المتحدة الامريكية ستستخدم أي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية في الدفاع عن مصالحها الحيوية في الخليج العربي بما يضمن النفط (عبد العاطي 2014، ص،60)

من المرجح أن يؤدي التنافس من اجل السيطرة على مصادر الطاقة إلى زيادة التوترات بين الدول الفاعلة في أسواق الطاقة العالمية ما يؤدي في نهاية الامر إلى وقوع نزاعات تأخذ طابعا عسكريا نتيجة المنافسة المتزايدة في أسواق الطاقة الدولية و المخاوف من استخدام الطاقة كسلاح خارجي في وجه الدول المستهلكة النزاعات الغير محلولة على ملكية مصادر الطاقة، وإلى جانب النزاعات و التوترات بين الدول، من المحتمل أن تندلع نزاعات ذات بعد يرتبط بمصادر الطاقة داخل الدول ذاتها، خصوصا في القارة الافريقية، وستكون الدول ذات النزعة القومية في سياساتها الطاقوية أكثر استعدادا لاستخدام القوة العسكرية أو استخدام القوة للحفاظ على مصالحها في المناطق الغنية بمصادر الطاقة، كالتصرفات الصينية في بحر الصين الجنوبي و التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ولا يقتصر الامر على التدخل العسكري للسيطرة على مصادر الطاقة في ظل تنامي الصراع الدولي عليها، لكن تسعى الدول الصناعية الكبرى للحفاظ على وجود قوات عسكرية لها في الدول المستهلكة للحفاظ على البنى التحتية لمصادر الطاقة وامداداتها وحماية منصات الحفر، وخطوط الأنابيب ومعامل التكرير وكثيرا ما تتمركز القوات العسكرية خارج حدودها الوطنية بهدف واضح هو حماية تدفق مصادر الطاقة خصوصا النفط أو المناطق التي تعبر فيها، وهناك عدد من الأمثلة التقليدية على هذا النوع من التمركز العسكري و الخارجي مثل التمركز العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.(عبد العاطي 2014،ص،61)

أ- الحروب على الطاقة

ينظر في الكثير من الأحيان الى الحملات العسكرية التي تشنها الدول خارجيا على أنها تحمل في طياتها هدف للحفاظ على امدادات الطاقة الخارجية وان لم يكن ذلك هدفا معلنا لكنه يكون جليا لأن الحملات العسكرية تحدث في مناطق ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الامن الطاقوي للدول المستهلكة و الامن الطاقوي العالمي، وان كانت لها دوافع رئيسية أخرى مثل الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 و الحملة العسكرية التي تشنها روسيا على الشيشان والحرب الروسية الجورجية في سنة 2008 وفي هذا السياق ركزت عدد من الدراسات الامريكية والغربية على التكلفة العسكرية الامريكية لضمان تأمين احتياجاتها من النفط وضمان استمرار الامدادات النفطية الى السوق الامريكية و العالمية، ومن تلك الدراسات التي تبحث التكلفة العسكرية الامريكية لتأمين امدادات النفط دراسة لمشروع الأولويات القومية وأخرى لمؤسسات راند Rand ويظهر تأثير أمن الطاقة في الامن القومي للدول المستهلكة في أنها ترى أن تقليص امدادات الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها الداخلية من الطاقة يحد من خيارات سياساتها الخارجية بما يشكل تهديدا لأمنها القومي، حتى وان لم تعلن عن ذلك صراحة(عبد العاطي 2014،ص.ص،60-63)

مع تزايد الصراع بين الدول على مصادر الطاقة وتأمين امداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال الأعوام القادمة، ففي السنوات الماضية نشبت نزاعات على النفط بكل من نيجيريا و كولومبيا و على الغاز في اندونيسيا،(هاينبرغ2004،ص،71) برزت أهمية مفهوم أمن الطاقة الذي أضحى مؤخرا مصطلحا واسعا ومتعدد الأبعاد وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقيع كثير من التقارير و الدراسات الاستشرافية سيكون محوره الطاقة، وكان أمن

الطاقة في سبعينيات القرن العشرين وثمانيناته يركز أكثر على ضمان امدادات الطاقة من النفط فحسب ولاسيما بعد أزمتي 1973و1979فكان ذا مقاربة ضيقة من أجل نظرته لأمن الطاقة من خلال عدسة الاعتماد الشديد على امدادات الطاقة، لكنه اضحى في نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم ومع التطورات و التهديدات مفهوما ذا معنى أكثر شمولا لمصادر الطاقة المختلفة و التهديدات التي تعرقل امداداتها مثل العمليات الإرهابية التي أصبحت احد المهددات لأمن الطاقة وطنيا وعالميا وكذا البنى التحتية الخاصة بالطاقة وتنظيم سوق الطاقة العالمية وتوفير الطاقة بأسعار معقولة وملائمة.

4- الأمن الطاقوي الجزائري – الأولوية والرهان

تعد المخزونات الطاقوية والاحتياطات المؤكدة لمصادر الطاقة المتعددة العنصر الأساسي لبناء الامن الطاقوي للدول وفي دولة كالجزائر تعتبر الاحتياطات الطاقوية بمثابة الدرع المنيع للاقتصاد الوطني والتي تبنى من خلالها السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية وقد عرفت هذه منذ سنة 1972 تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض. (بن محاد2016، ص،109)

كان الأمن الطاقوي و لفترة طويلة مختزلا في توفير الإنتاج الكافي من الطاقة للأسواق العالمية وبأسعار جيدة فبل أن يتوسع ليشمل مسألة تأميم المحروقات، خاصة في الدول النامية ومنها الجزائر و التي تصرفت مع المفهوم على كونه جزء أساسي للسيادة الوطنية و الأمن الوطني للدولة و هو ما يعكسه تأسيس شركة سوناطراك 1964و تأميم المحروقات 1971، حيث يرتكز الأمن الطاقوي الجزائري على الطاقات الاحفورية بالدرجة الأولى، يقدر احتياطي النفط بحوالي 12،2 مليار برميل في حين يقدر الغاز الطبيعي بحوالي 4504 مليار متر مكعب و هو ما يوضح أهمية ومكانة القطاع في الاقتصاد الوطني.(مؤذن،دحمان 2018،ص.ص،356-357)

ويمكن أن يعرف الأمن الطاقوي الجزائري على أنه:"...أمن الطلب المستمر على موارد الطاقة، وبأسعار تنافسية تضمن تسديد تكاليف الاستثمار وتحقيق أرباح مالية، كما يتضمن أمن استدامة الاستخراج الكافي والمستديم لمصادر الطاقة وبعيدا عن الأضرار البيئية ..."(رسول2018، ص،201)

الملاحظ خلال هذا التعريف هو الرهانات الجديدة لأمن الطاقة الجزائري القادرة على اخراج الاقتصاد الوطني من التبعية المفرطة للمصادر الطاقوية كما أنه لم يهمل مسألة الطلب المستمر وبأسعار كافية ومعقولة للاقتصاد الوطني.

أ- أولويات أمن الطاقة الجزائري

لكل دولة خصوصيتها وتركيبتها لهذا تستوجب على كل دولة بناء سياساتها واستراتيجياتها بناءا على الخصوصية، وكذا تحديد أولوياتها وأهدافها وللجزائر خصوصية اقتصادية وسياسية واجتماعية تحتم عليها وضع أولوياتها الكلية والقطاعية ولهذا هناك مجموعة من الأولويات التي يجب ان تراعى في بناء الأمن الطاقوي الجزائري.

ويعتمد أمن الطاقة على مجموعة من المؤشرات أولها؛ وفرة مصادر الطاقة، ويعتمد على تدفق مصادر الطاقة من الداخل إلى الخارج على قدرة الدولة المصدرة على الوفاء بمطالب الدول الأخرى، أما الكلفة فتعتبر كثاني المؤشرات، بحيث يجب أن يكون السعر معقولا للدول المستوردة والمصدرة، ويتحدد السعر انطلاقا من تكاليف الاستخراج والنقل، أما ثالث المؤشرات فيتمثل في تنوع المصادر الطاقوية للدول المستوردة والمنتجة.

الانتقال الطاقوي

تعتبر سياسة الانتقال الطاقوي سياسة واضحة ولها فعالية في تحقيق أمن الامدادات الطاقوية وتنويع مصادر الطاقة خاصة في ظل المستجدات الدولية من تغير الأسعار وتأثيراتها السلبية على الاقتصادات الوطنية لكافة الدول، بالإضافة إلى إشكالية استنزاف المصادر الاحفورية للطاقة، وتتم ساسة الانتقال الطاقوي من خلال: (بن عبو،طيب 2018، ص،40)

الاستخدام المرحلي للطاقة البديلة في توليد الكهرباء والتخفيف من تبعات الاستهلاك المحلي المفرط للطاقة الاحفورية عن طريق الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية.

استيراد تكنلوجيا الطاقات المتجددة وتشجيع البحث العلمي فيها بما يسمح بتطوير المجال ومساهمته في الاقتصاد الوطني الجزائري.

تطوير مجال الطاقات المتجددة وفتح مجال الاستثمار فيه بما يسمح بتوسيع نطاقه.

حسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر بين 2000 و3900 ساعة من الشمس، ومتوسط 5كيلوواط في الساعة من الطاقة على مساحة 1م2 على كامل التراب الوطني أي بمعدل 1700 كيلو واط في م2 في السنة في الشمال و2263 كيلوواط في المتر المربع سنويا في الجنوب، كما تقدر الطاقة المائية في الجزائر بحوالي 286 جيقاواط أما طاقة الرياح فتعتبر غير محددة بدقة لتباينها في التقسيمات الجغرافية للجزائر.

كل هذه المعطيات حول الطاقات البديلة في الجزائر تعتبر غير مستغلة بالشكل الكافي وهي معطيات تؤهلها لأن تكون رائدة في المجال بحيث تعتبر أكبر خزان للطاقة البديلة في العالم. (شيخي، بن محاد 2016، ص.ص،27-28).

- **تنويع مصادر الدخل**

تنطوي ارهاصات الامن الطاقوي الجزائري على التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني على الطاقة كمصدر واحد أساسي للثروة، والتي تعتبر من المصادر الغير محددة بدقة من حيث الوفرة، كما تنطوي على التذبذب الحاصل في السوق العالمية لأسعار المحروقات والذي يرهن الاقتصاد الوطني، وهذا ما يستوجب تنويع مصادر الدخل، حيث يظهر الضعف النسبي لقطاع الصناعة مقارنة بالطاقة، والتي تعتبر من المؤشرات المهمة بالنسبة للامن الطاقوي الجزائري.

لقد انخفضت القيمة المضافة الناتجة عن القطاع خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام بشكل ملحوظ من 11% سنة 1990إلى 8.5% سنة 1995 إلى 6%سنة 2000لتنخفض إلى أقل من ذلك وما يعادل 5.7% سنة 2007 (banque D'algerie2008.p 22) في حين بلغ في سنتي 2016-2017 ما يعادل 2،2 %(بنك الجزائر2018، ص،4).

هذه المعطيات تؤكد الإضافة المتواضعة للقطاع خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني وهو ما يستدعي وضع استراتيجيات جديدة من شأنها إنعاش الصناعة باعتبارها قطاعا هاما، عبر التطبيق الصارم لسياسات إنعاشيه والتي تسمح بتنمية العديد من الصناعات التي تغطي السوق المحلي وتسمح باقتحام الأسواق

الجهوية ثم العالمية، كما يجب أن تكون السياسات واضحة ومدروسة بشكل يجعل من تطبيقها يحقق أهداف التنمية الاقتصادية. (قوريش2011، ص،38)

ان معطيات القطاع الزراعي تبين كذلك ضعف مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج من 2000إلى 2010 كمتوسط 8.25%، (بوفليح2013، ص.ص،49-50) لكن ارتفعت هذه النسبة في سنة 2020إلى ما يعادل 12،3%(Bit.ly/3mmriL) وهو ما يعتبر تطور محسوس لهذا القطاع لكن يستدعي إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وتوجيهها نحو قطاعات تخلق الثروة وتساهم في تنويع مصادر الدخل.

خاتمة

في الأخير ما يمكن استنتاجه من دراسة الامن الطاقوي من مقاربة نظرية ومفاهيمية هو أن هذا الأخير ومنذ البدايات الأولى له جرى تركيزه وتوجيهه على أمن الطاقة للدول المستوردة للمنتجات الطاقوية وأنه قد ركز على أمن الامدادات النفطية في شتى اتجاهاتها وأنه عبارة عن بعد تم اغفال الجانب المتعلق بالدول المنتجة للمواد الطاقوية على أساس أنه توجه مهم في بناء الامن الطاقوي العالمي وبهذا المفهوم فإن الأمن الطاقوي يعبر عن درجات من الاستغلال المركز من طرف الدول المستهلكة للموارد الطاقوية للدول المنتجة بدون إيلاء أهمية للآليات الكفيلة بتنمية الدول المنتجة وتوجيه إيرادات الطاقة نحو التنمية الاقتصادية بحيث يجب على الدول المنتجة للموارد الطاقوية وفي سبيل أمنها الطاقوي أن تبني مقاربة للأمن الطاقوي تركز على خصوصياتها عكس المقاربة المعروفة لمفهوم الأمن الطاقوي التي تركز على أمن الدول المستهلكة أو المستوردة للموارد الطاقوية.

إعطاء أهمية كبيرة من طرف الدول المنتجة أو المصدرة للموارد الطاقوية للبحث في البدائل الطاقوية الكفيلة للحد من درجات الاستهلاك المحلي المتزايدة على الطاقة ولوضع سياسات احترازية لإمكانية نضوب الطاقة الاحفورية، والاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع الطاقة (الصناعة والزراعة والخدمات) لإخراجها من التبعية المفرطة لموارد الطاقة، وسعي الدول المنتجة إلى بناء مقاربة للامن الطاقوي تراعي خصوصية هاته الدول ومصالحها الاقتصادية المشتركة والوصول في مرحلة أخيرة إلى ما يعرف بالامن الطاقوي المتبادل.

التحرك المشترك في الساحة الدولية للعمل على وضع آليات فعالة تحد من التقلبات المفاجئة والمستمرة لأسعار الموارد الطاقوية، والتخفيف من الأثار الاقتصادية الحادة الناتجة عنها، وإعطاء أهمية كبيرة للاستثمار في الطاقات النظيفة للمساهمة في التخفيف من الاضرار البيئية للطاقة الاحفورية بما يساهم في بناء تنمية مستديمة،

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

1- القرآن الكريم
2- الرازي،أ.(1969). معجم مقاييس اللغة.ط2، مصر: شركة مصطفى الحلبي.
3- بني صدر،أ.(1980). النفط والسيطرة: دور النفط في التطور الرأسمالي الراهن على الصعيد العالمي، ترجمة: فاضل رسول لبنان: دار الكلمة للنشر.

4- بوفليح،ن.(2010). تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في ال جزائر200-2010.الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، الجزائر.

5- بنك الجزائر(2018)، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة2017وتوجهات سنة 2018، بنك الجزائر.

6- توينهام،ج.غراهام،ا.(2000). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. ط2، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

7- بيليس،ج.ستيف،س.(2004). عولمة السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

8- معمري،خ.(2001). التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، الجزائر.

9- عرفة،خ.(2014). أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية. المملكة العربية السعودية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

10- غراب،ر. سي ناصر،ه.(2015). سياسات أمن الطاقة وتحدي الموازنة بين تأمين الاحتياجات الطاقوية ومتطلبات التنمية المستدامة: الصين نموذجا، المؤتمر الأول في السياسات الاستخدامية للموارد للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر.

11- هاينبرغ،ر.(2004).غروب الطاقة:الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول.ترجمة الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان: الدار العربية للعلوم نشرون.

12- وولت،س.(2009). العلاقات الدولية عالم واحد، نظريات متعددة. ترجمة عادل زقاغ، تم التصفح بتاريخ 2021-01-06 على ال ساعة15:05:

http://bit.ly/3b1uiP5

13- بن عبو،س. طيب،س.(2018).استراتيجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة 2030. مجلة مدارات، العدد 7، الجزائر.

14- الحربي،س.ع.ا.(2008). مفهوم الأمن: مستوياته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر). المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19.

15- بن محاد،س.(2016). الجزائر وتحديات الأمن الطاقوي بين استهلاك مصادر الطاقة الناضبة وتطوير الطاقات المتجددة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد15، الجزائر.

16- بن محاد،س. شيخي،م.(2016). السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة-دراسة قياسية. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد1، الجزائر.

17- شكاكطة،ع.(2017). الأهمية الاستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية: دراسة حالة الأوبك(1973-2014). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

18- الكيالي،ع.(1985). موسوعة السياسة.ج1، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

19- مؤذن،ع. بن عبد الفتاح،د.(2018). مستقبل الأمن الطاقوي للجزائر بين الطاقة المتجددة والغاز الصخري. مجلة البشائر الاقتصادية، العدد4، الجزائر

20- عبد العاطي،ع.(2014). أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية. قطر: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات.

21- رسول،م.(2018).الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الأوراسية: مع إشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري . الأردن،مركز الكتاب الأكاديمي.

22- العجمي،م.ع.(2011). الأمن والتنمية. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

23- قوريش،ن.(2011)، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014.مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية.العدد6، الجزائر

24- وكالة الانباء الجزائرية، تم التصفح يوم 06. 01. 2021 على الساعة14:48 من الموقع: http://Bit.ly/3mmriL

المراجع باللغة الأجنبية:

25- Banque D'Algérie(2008).bulletin statistique trimestriel.

26- Krause,k.(2003).approche critique et constructionist des études de sécurité. AFRI, v4, France.